

Distr.: General
29 September 2005
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الستون

الجمعية العامة
الدورة الستون

البند ٩٨ (أ) من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد
الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة
المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه، باسم بالرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية
الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تقرير اللجنة عن اجتماعها الوزاري
الثالث والعشرين المعقود في برازافيل بجمهورية الكونغو من ٢٩ آب/أغسطس إلى
٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار
البند ٩٨ (أ) من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسيل إيكويي

السفير

والممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة
تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط
أفريقيا عن اجتماعها الوزاري الثالث والعشرين
برازافيل، ٢٩ آب/أغسطس - ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

أولا - مقدمة

عقد الاجتماع الوزاري الثالث والعشرون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة
المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في برازافيل بجمهورية الكونغو من ٢٩ آب/أغسطس إلى
٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وشاركت في هذا الاجتماع كل الدول الأعضاء، وهي: جمهورية أنغولا،
جمهورية بوروندي، جمهورية تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية،
جمهورية رواندا، جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، جمهورية غابون، جمهورية
غينيا الاستوائية، جمهورية الكاميرون، جمهورية الكونغو.

وقد تضمنت الجلسة الافتتاحية ما يلي:

- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، تلاها السيد أمادو أواتارا، ممثل منظمة الأغذية والزراعة في جمهورية الكونغو؛
- رسالة رئيس الاتحاد الأفريقي، تلاها السيد مارتين بونغو، الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- رسالة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تلاها سعادة السيد نيلسن م. كوسمي، الأمين العام المساعد المكلف بالتكامل البشري والسلام والأمن والاستقرار.
- كلمة الافتتاح، ألقاها سعادة السيد إيزيدور مفوبا، رئيس الوزراء، المكلف بتنسيق العمل الحكومي وبمسائل التخصصية.
- كلمة الاختتام، ألقاها سعادة السيد رودلف أدادا، وزير الدولة ووزير الخارجية والفرانكوفونية.

ثانيا - وقائع الاجتماع

أقرّت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- ١ - إقرار جدول أعمال الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين
- ٢ - التقرير المؤقت الذي أعده رئيس المكتب عن أنشطة المكتب
- ٣ - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في بعض الدول الأعضاء في اللجنة
 '١' بوروندي
 '٢' جمهورية أفريقيا الوسطى
 '٣' جمهورية الكونغو الديمقراطية
 '٤' الحالة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا
 '٥' جمهورية تشاد
 '٦' معاودة عقد اللقاء الرفيع المستوى الثلاثي الأطراف بين الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن انعدام الأمن عبر الحدود.
- ٤ - تبادل الخبرات في مجال برامج نزع سلاح المحاربين السابقين في وسط أفريقيا وتسريحهم وإعادة إدماجهم.
- ٥ - استعراض تنفيذ إعلان برازافيل، المعتمد في الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين، حول العمل في وسط أفريقيا بإعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.
- ٦ - التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: متابعة البعثة المتعددة التخصصات التابعة للمنظمة الموفدة إلى وسط أفريقيا في عام ٢٠٠٣.
- ٧ - محضر الاجتماع الثاني الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه: تقرير الدول الأعضاء في اللجنة عن تنفيذ برنامج الأنشطة ذات الأولوية الذي اعتمد في ختام حلقة برازافيل الدراسية بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة.

- ٨ - استعراض ما وصلت إليه الأعمال التحضيرية للتدريب العسكري المشترك ببحر الغزال ٢٠٠٥.
- ٩ - تقرير عن أنشطة الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالات السلام والأمن وتحقيق الاستقرار.
- ١٠ - اعتماد برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.
- ١١ - اعتماد القرار المتعلق بأنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.
- ١٢ - موعد ومكان انعقاد الاجتماع القادم.
- ١٣ - مسائل متنوعة.
- ١٤ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين.

ألف - التقرير المؤقت الذي أعده رئيس المكتب عن أنشطة المكتب

- ١ - أحاطت اللجنة علما باهتمام بالتقرير المؤقت الذي قدمه رئيس المكتب عن أنشطة المكتب.
- ٢ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها للنشاط الذي أبداه المكتب في وفائه بالمهام التي أوكلت له، ولا سيما إسهامه النشط، بالتنسيق مع الأمانة، في إعداد وتنظيم الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين.
- ٣ - ورحبت اللجنة على وجه الخصوص بالجهود التي بذلها المكتب بالتعاون مع الأمانة لتوفير خدمات الترجمة التحريرية بالإسبانية والبرتغالية في الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين وما يتلو ذلك من اجتماعات.

باء - الحالة الجيوسياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة

- ٤ - شهدت الحالة الأمنية في وسط أفريقيا، لا سيما في البلدان المعنية بهذا الاستعراض، تقدما ملحوظا منذ الاجتماع الأخير للجنة. فقد تمخضت عملية السلام الجارية في أغلب البلدان المعنية عن إقامة انتخابات حرة وديمقراطية.
- ٥ - بيد أنه ما ينبغي لهذا التقدم الإيجابي بأن ينسبنا أن تلك العمليات لا تزال هشّة، وأنه يتعين على الأطراف المعنية والبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية وللمجتمع الدولي أن

تواصل جهودها لتعزيز السلام وإرساء دعائم حقبة جديدة من التنمية والرخاء لبلدان وشعوب المنطقة دون الإقليمية.

١٠ جمهورية بوروندي

- ٦ - رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في تطور الحالة في بوروندي، المتمثل خاصة فيما يلي:
 - التقدم المحرز في محالي نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح الأجهزة الدفاعية والأمنية؛
 - إقامة الانتخابات البلدية والتشريعية والنيابية والرئاسية في هدوء ووفقا لقانون الانتخابات.
 - انتهاء الفترة الانتقالية بانتخاب السيد بيير نكورنزيزا رئيسا للجمهورية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وأدائه اليمين في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وتشكيل أول حكومة في فترة ما بعد الانتقال في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥.
- ٧ - ووجهت اللجنة تهانيتها الحارة إلى بوروندي حكومة وشعبا، وإلى المجتمع الدولي عموما ودول المبادرة الإقليمية من أجل بوروندي خصوصا، وإلى الوسطاء المختلفين وغيرهم من العناصر الفاعلة لبذلهم الجهود المحمودة بمتابعة وإصرار لتحقيق هذه النتائج.
- ٨ - وأثنت اللجنة على الالتزام الذي قطعته على نفسه المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية، بعد انتصاره في الانتخابات التشريعية، بعقد محادثات مع حركة التمرد الوحيدة التي لا زالت نشطة باليهوتو/جبهة التحرير الوطني بقيادة أجاثون رواسا.
- ٩ - وحثت اللجنة حركة باليهوتو/جبهة التحرير الوطني على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها أمام السلطات الترانزية ولا سيما:
 - تقديم تقرير كتابي عن مذابح غاتومبا التي ارتكبت في آب/أغسطس ٢٠٠٤؛
 - والتوقيع الفوري على اتفاق لوقف إطلاق النار مع حكومة بوروندي والانضمام إلى عملية السلام في إطار اتفاق أروشا.
- ١٠ - وأثنت اللجنة على ما أحرز من تقدم في مجال إجراء الإصلاحات في الأجهزة الدفاعية والأمنية، وخاصة التقدم الملحوظ لبرنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتسوية مشكلة مواءمة الرتب العسكرية، وبدء تشكيل ونشر وحدات مدججة تتكون من عناصر من قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية.

١١ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لاستقرار الحالة العسكرية في بوروندي منذ اجتماعها الأخير. بيد أنها أبدت قلقها العميق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها بعض عناصر قوات الدفاع والأمن والجماعات المسلحة.

١٢ - واللجنة، إذ أعربت عن تقديرها للمساعدة القيّمة التي قدمها المجتمع الدولي طيلة هذه العملية التي أفضت في نهاية الأمر إلى إقامة المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، ناشدت العناصر الفاعلة المختلفة على الساحة السياسية البوروندية، والمناخين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن تواصل مساندة شعب بوروندي في مجال إعادة بناء السلام بعد ما قدمت له من مساعدة من أجل تحقيقه.

٢٠ جمهورية أفريقيا الوسطى

١٣ - أعربت اللجنة عن ارتياحها للتطور الإيجابي الذي شهدته الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ آخر اجتماع لها، وللنجاح الذي حققته العملية الانتخابية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٥ التي سجلت عودة النظام الدستوري إلى البلاد، وما أعقبه من إجراءات على المستوى السياسي وذلك على نحو ما يلي:

- تسليم رئيس الجمهورية، صاحب الفخامة السيد فرنسوا بوزيزي يانغوفوندا مقاليد الحكم؛

- تعيين رئيس الوزراء، رئيس الحكومة السيد إيلي دوطيه؛

- إنشاء مكتب الجمعية الوطنية وانتخاب رئيسها السيد سيلستين لوروا غاومبالي؛

- عقد الجلسة البرلمانية الأولى؛

- تقديم الحكومة بيان سياساتها العامة لكي يعتمدها البرلمان؛

- عقد الحلقة الدراسية الوطنية الأولى المتعلقة بترع السلاح؛

- استئناف التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، لا سيما مؤسسات برتون وودز.

١٤ - وأعربت لجمهورية أفريقيا الوسطى، شعبا وقادة، عن تهنيتها الحارة للنضج الذي أظهره عبر إجراءات عمليات الاقتراع هذه في جو من الهدوء وعبر قبول الزعماء نتائجها.

- ١٥ - كما رحبت بالمساهمة القيمة التي قدمها المجتمع الدولي، بخاصة شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى المتعددة الأطراف والثنائيون، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لتنظيم عمليات الاقتراع وإجرائها.
- ١٦ - غير أن اللجنة أعربت عن قلقها البالغ إزاء استمرار عدم استقرار الحالة الأمنية والإنسانية، لا سيما في مناطق البلاد الشمالية التي تفاقمت فيها اعتداءات الجماعات المسلحة وقطاع الطرق.
- ١٧ - ودانت بشدة عمليات الابتزاز المتعددة التي تقوم بها هذه الجماعات في حق السكان وأعربت عن أسفها لما ينجم عنها من نزوح أعداد كبيرة منهم واتساع رقعة انعدام الأمن عبر الحدود.
- ١٨ - وأعربت عن ارتياحها لعزم السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على مكافحة هذه الظاهرة بالتعاون مع بلدان الجوار، وفي هذا الصدد، رحبت بالاجتماع الثلاثي الذي عقد يومي ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في ياوندي وضم الكامبيرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، واعتمدت فيه تدابير مشتركة ومتضافرة لمكافحة أنشطة هذه الجماعات.
- ١٩ - وإذ أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم الذي تشهده إعادة تنظيم القوات المسلحة، فقد أبدت مع ذلك أسفها لتواصل انتهاكات حقوق الإنسان في بانغي وفي بقية البلاد على حد سواء.

وناشدت اللجنة:

- الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية إيلاء اهتمام خاص للحالة الاقتصادية والمالية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم الدعم اللازم لها؛
- الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا القيام، في حدود الإمكان، بمواصلة جهودها وتعزيزها من أجل استتباب الأمن في البلاد، لا سيما نزع السلاح العام الكامل وإعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن؛
- البلدان الأخرى في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجتمع الدولي تزويد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالوسائل المالية الضرورية لأمن سكانها.

٣٠ جمهورية الكونغو الديمقراطية

- ٢٠ - أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم المسجل في تنفيذ عملية الانتقال، خاصة ما يلي:

- إعداد الخطة العملية لضمان أمن العملية الانتخابية في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥؛
- اعتماد مسودة الدستور في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥؛
- توقيع الأغلبية الساحقة من الأحزاب السياسية المسجلة، في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مدونة للسلوك صاغتها اللجنة الانتخابية المستقلة بشأن سير العمليات الانتخابية؛
- انطلاق عملية التسجيل في القوائم الانتخابية؛
- تعيين مسؤولي الإدارة المحلية والسلوك الدبلوماسي والمؤسسات العامة.
- ٢١ - وإن اللجنة، إدراكاً منها للصعوبات التي أدت إلى تمديد الفترة الانتقالية إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، شجعت اللجنة الانتخابية المستقلة على المضي بتصميم في التحضير للانتخابات.
- ٢٢ - ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لترفع فتيل التوتر في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم عملية الانتقال، وذلك عن طريق ما يلي:
- وصول رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، ومبعوثي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى كينشاسا؛
- زيارة الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كينشاسا في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وعقد مؤتمر قمة رباعي في كينشاسا، في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ضم رؤساء دول أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون والكونغو، وذلك في سياق الولاية التي أسندها إلى الرئيس الحالي المؤتمر الثاني عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.
- اللقاءات التي جمعت في كينشاسا وبرازافيل وبوانت - نوار زوجة رئيس دولة الكونغو، ساسو نغيسو، وزوجات بعض الزعماء السياسيين وقادة المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٢٣ - وأعربت اللجنة عن عميق قلقها من استمرار عدم استقرار الحالة الأمنية في إيتوري وفي مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، بسبب الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الميليشيات والجماعات المسلحة المسؤولة، من ضمن جرائم أخرى، عن ارتكاب مجازر واسعة النطاق في حق المدنيين وأعمال العنف الجنسي واعتداءات متكررة ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- ٢٤ - وأعربت عن ارتياحها للإجراءات المتشددة التي اتخذتها القوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة لترع سلاح الميليشيات وتحسين الحالة الأمنية في شرق البلاد.
- ٢٥ - وشجعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على بذل الجهود اللازمة لبسط سلطتها على إقليم إيتوري بأكمله.
- ٢٦ - وحثت جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول الجوار على قطع الطريق أمام وصول أي دعم، سواء مباشر أو غير مباشر، وأي إمدادات من الأسلحة أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة إلى الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة والحيلولة دون قيام هذه الجماعات، انطلاقاً من أراضيها كافة، بأي أعمال عدوانية أو تخريبية ضد أي دولة من دول المنطقة.
- ٢٧ - وأعربت اللجنة عن إدانتها الشديدة للتهديدات الصادرة عن ضباط متمردين باستئناف أعمال القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٢٨ - ورحبت اللجنة بقرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية استخدام القوة لترع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية الموجودة في شرق البلاد. وطالبت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا باحترام العهد الذي قطعته على نفسها في روما في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، والمتمثل في وقف الكفاح المسلح والعمل بدون تأخير على تسوية مسألة إعادة الميليشيات إلى أوطانها.
- ٢٩ - وقابلت بارتياح القرار الذي اعتمدته مجلس الأمن في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الداعي إلى تمديد الحظر على توريد الأسلحة إلى جميع الجماعات الناشطة في شمال وجنوب كيفو وإيتوري حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.
- ٣٠ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم الذي أحرز في تنفيذ البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي ساعد على نزع سلاح ٦٠٧ ١٥ مقاتلين تابعين لمختلف الميليشيات في إيتوري.
- ٣١ - غير أنها أعربت عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجهها عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية وإدماج عناصر الميليشيات القديمة في صفوف القوات المسلحة.
- ٣٢ - ورحبت اللجنة بجهود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطلبت من الأمم المتحدة مواصلة تقديم دعمها إلى عملية السلام الجارية في هذا البلد.
- ٣٣ - وناشدت المجتمع الدولي مؤازرة الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية والشعب الكونغولي لإعادة الإعمار وتحقيق المصالحة الوطنية والتحضير للانتخابات.

٤٠ الحالة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا

٣٤ - لاحظت اللجنة مع الارتياح التطور الإيجابي الذي شهدته الحالة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا، الذي يعود في المقام الأول إلى الاجتماع الذي عقد بين وزراء خارجية أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في لوبومباشي في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في سياق مؤتمر القمة الثلاثي الذي يسرت عقده الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٥ - وأعربت عن الارتياح لالتزام حكومي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ببذل جهودهما الدؤوبة من أجل إعادة فتح بعثتيهما الدبلوماسية في أقرب فرصة ممكنة، وتحثهما على تحقيق هذه المبادرة الإيجابية.

٣٦ - غير أنها أعربت عن قلقها إزاء استمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من القوات السلبية في شرق أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأبدت ارتياحها لرغبة البلدين الأكيدة في وضع حد لوجودها ولأنشطتها.

٣٧ - وأعادت التأكيد على دعمها للتنفيذ الفعال لقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ليروفيل في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، باستخدام القوة لترع سلاح القوات الرواندية المسلحة السابقة - وقوات إنترهاموي وغيرها من القوات السلبية الناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى إفاد بعثات تقييم أولية بهذا الشأن إلى كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي.

٣٨ - وتبنت قرار الاجتماع الوزاري للجنة الثلاثية التي تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، الذي عقد يومي ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في كيغالي، إذ وجه إنذارا أخيرا إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لترع سلاحها طوعا قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٣٩ - وأعربت عن تأييدها القاطع للتدابير التي تعتزم اللجنة الثلاثية التي تضم جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا اتخاذها في حال رفضت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نزع سلاحها طوعا في الموعد المحدد.

٤٠ - وناشدت بقوة الدول الأعضاء في اللجنة والمجتمع الدولي برمته تأييد تنفيذ هذه التدابير والمساهمة في تنفيذها بفعالية، إنجاحا للعملية الانتخابية على كامل تراب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤١ - واللجنة، رغبةً منها في التشديد على مدى الأهمية التي تعلقها على هذه المسألة، اعتمدت إعلاناً يتعلق بالتطور الإيجابي الذي شهدته الحالة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا.

٥' جمهورية تشاد

٤٢ - أعربت اللجنة عن ارتياحها للتطور الإيجابي الذي شهدته الأحوال الوطنية في تشاد، سواء في الداخل أو في الخارج.

ويتجسد التطور، بشكل خاص، في ما يلي:

- تنظيم استفتاء في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن تعديل بعض أحكام الدستور، أعلنت نتائجه النهائية في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛

- تنظيم هيئة أركان الجيش في نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛

- تنظيم منتديات وحلقات دراسية وحملات توعية مخصصة لمختلف شرائح السكان والموظفين الحكوميين بشأن تطبيق اللامركزية في إدارة المنافع العامة؛

- متابعة أنشطة الوساطة مع الاتحاد الأفريقي والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي للتوصل إلى حل أزمة دارفور في البلد الجار، السودان.

- انعقاد الاجتماع الخامس لرؤساء الأركان العامة للجيش في بلدان وسط أفريقيا، تمهيدا لتشكيل الفرقة الإقليمية الاحتياطية وتنظيم المناورات العسكرية المتعددة الأطراف في بحر الغزال في عام ٢٠٠٥.

٤٣ - ورحبت اللجنة بانضمام ٦٠٠ مقاتل من الفصيل المسلح التابع لحركة الديمقراطية والعدالة في تشاد في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى عملية المصالحة، وشجعت الحكومة التشادية على متابعة جهودها لتحقيق المصالحة بين جميع أبناء تشاد.

٤٤ - غير أن اللجنة أعربت عن قلقها إزاء تفاقم انعدام الأمن في المناطق الحدودية في شرق وجنوب تشاد وإزاء التدفق الهائل للاجئين القادمين من السودان والحاملين، بمعظمهم، أسلحة حربية، من جهة، واللاجئين القادمين من جمهورية أفريقيا الوسطى، من جهة أخرى.

٤٥ - وناشدت اللجنة المجتمع الدولي المضي في تقديم دعمه وما يلزم من مساعدة للاجئين وللتنفيذ الفعال لمختلف المشاريع التي اختيرت في إطار برنامج العمل الذي وضعتة الأمم

المتحدة لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة، وبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

٦٠ استئناف عقد اللقاء الثلاثي الرفيع المستوى بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون بشأن انعدام الأمن عبر الحدود

٤٦ - أحاطت اللجنة علما باهتمام بالتقرير الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن الاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون الذي عقد في ياوندي يومي ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، بناء على طلب الأمين العام ومجلس الأمن، بغية التفكير جماعيا في السبل والوسائل الكفيلة بمنع انعدام الأمن على الحدود المشتركة الناجم عن أفعال قطاع الطرق وغيرهم من العصابات المسلحة، واحتوائه بشكل دائم.

٤٧ - وأعربت عن ارتياحها للتدابير التي اعتمدت في هذا اللقاء على المستويين الثنائي والثلاثي لمواجهة هذه الظاهرة، وأبرزها:

على المستوى الثنائي

- تكثيف تبادل المعلومات الأمنية؛
- الإشعار مسبقا بالعمليات المزمع تنفيذها على الحدود مع إمكانية تبادل ضباط الاتصال؛
- استخدام الطائرات لأعمال المراقبة؛
- تنشيط اللجان المختلطة.

على المستوى الثلاثي

- مضاعفة الاتصالات بين السلطات الحدودية (السلطات الإدارية وقوات الدفاع وقوات الأمن)؛
- تكثيف تبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية؛
- تنظيم عمليات مشتركة؛
- تقييم الحالة الأمنية على الحدود دوريا.

٤٨ - كما أعربت اللجنة عن ارتياحها لإنشاء هيئات وطنية في كل من الدول الثلاث لتولي مهمة مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بشكل غير قانوني، إلى جانب عمليات التوعية التي تستهدف السكان المدنيين.

٤٩ - وأيدت النداء الذي وُجّه إلى المجتمع الدولي، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتقديم مزيد من المساعدة إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية لا سيما تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، التي تواجه صعوبات في التعامل مع تدفق اللاجئين والمشردين وفي تسريح المقاتلين السابقين، بخاصة الأطفال الجنود، وإعادة إدماجهم.

٥٠ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها للنتائج التي حققها هذا الاجتماع ومن جملتها توصله بسرعة إلى إنشاء آلية للتعاون وإدارة المسائل المتصلة بانعدام الأمن عبر الحدود، ودعت المجتمع الدولي إلى مؤازرة الجهود التي تبذل في هذا الإطار.

ثالثاً - تبادل التجارب بشأن برامج نزع سلاح المحاربين السابقين في وسط أفريقيا وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٥١ - بمناسبة تبادل التجارب بين الوفود بشأن البرامج الجارية لنزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء النقص الشديد في الموارد المالية الضرورية للشروع في هذه البرامج أو تنفيذها بشكل فعلي في بلدان المنطقة دون الإقليمية الخارجة من حالات الصراع وكذلك إزاء شتى الصعوبات التي اعترضت تنفيذ هذه البرامج.

٥٢ - واعتبرت أن مظاهر التأخير المفرط وأوجه الخلل المتعددة التي تشوب تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بسبب شح الموارد المالية، تحمل في طياتها بذور أخطار حقيقية بعودة المواجهات وبتقويض الجهود الجبارة التي بذلت من أجل إحلال السلم والأمن والتنمية في البلدان المعنية.

٥٣ - وأثناء أعمال اللجنة، قامت جمهورية أنغولا بعرض تجربتها الإيجابية في مجال نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مما ساهم في عودة السلام الفعلي إلى ربوع البلاد منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وفي العملية الجارية من أجل التوصل إلى المصالحة وإعمار البلد وتحقيق التنمية.

٥٤ - ووجهت اللجنة نداءً عاجلاً إلى:

- البلدان الأعضاء الخارجة من حالات الصراع لبذل ما يلزم من جهود من أجل تنفيذ برامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تنفيذاً منسقاً وفعالاً؛
- والمجتمع الدولي، ولاسيما الجهات المانحة، لتقديم دعم كبير إلى البلدان المعنية لتمكينها من تنفيذ تلك البرامج في الآجال المحددة.

رابعاً - بحث تطبيق إعلان برازافيل عن تعزيز تنفيذ إعلان دار السلام، في وسط أفريقيا، بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، المعتمد في الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين

- ٥٥ - وأكدت اللجنة مجدداً على الأهمية القصوى التي توليها لعملية دار السلام وذكرت بالالتزامات المقطوعة في إطار إعلان برازافيل بشأن هذه العملية.
- ٥٦ - ورحبت بالمشاركة الفعالة للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إعداد وثائق المشاريع والبروتوكولات المنتظر إقرارها في مؤتمر القمة عن منطقة البحيرات الكبرى المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في نيروبي، وحثتها على المشاركة بهمة في هذا المؤتمر وفي التحضير له أيضاً.
- ٥٧ - وأحاطت علماً مع الاهتمام بالمعلومات التي قدمتها بهذا الصدد الدول المشاركة في العملية وجددت تأكيد حرصها على مواصلة إدراج هذا البند في جدول أعمال اجتماعاتها المقبلة، بحيث تسمح لجميع أعضائها بالاطلاع عن كثب على تطورات عملية دار السلام.
- ٥٨ - وأكدت على ضرورة بذل مؤسسات المنطقة دون الإقليمية مساعيها في إطار الآليات التي نص عليها إعلان دار السلام.
- ٥٩ - وأكدت اللجنة على ضرورة مراعاة بلدانها الأعضاء عملية دار السلام أثناء مداخلاتها في أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ولاسيما العمل على تعزيز فكرة إيجاد منطقة محددة للتنمية وإعادة الإعمار في منطقة البحيرات الكبرى.

خامسا - التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: متابعة أعمال بعثة الأمم المتحدة المتعددة التخصصات التي قامت بزيارة إلى وسط أفريقيا في عام ٢٠٠٣

٦٠ - أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بالعرض الذي قدمه ممثل الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وممثل رئيس اللجنة بشأن الخطوات التي قام بها فريق سفراء بلدان وسط أفريقيا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك من أجل تعزيز تنفيذ نتائج بعثة الأمم المتحدة المتعددة التخصصات التي قامت بزيارة إلى المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٠٣، وتشجيع اتخاذ الجمعية العامة، القرار المتعلق بالتعاون فيما بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٦١ - وأثنت على فريق سفراء بلدان وسط أفريقيا على الجهود التي بذلها بهذا الصدد وشجعت على مواصلة اتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع البلدان الأعضاء الأخرى من أجل إكمال نتائج هذه البعثة ولاسيما إنشاء مكتب للأمم المتحدة في وسط أفريقيا بناءً على رغبة مجموع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٦٢ - وقررت أن تبقى المسألة قيد نظرها وأن تطرحها مجددا للنقاش في اجتماعاتها القادمة.

سادسا - تقرير الاجتماع الثاني الذي تعقده دول المنطقة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل الرامي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والقضاء عليه من جميع جوانبه

٦٣ - أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بالعرض الذي قدمته السيدة بامبلا مابونغوا، أمينة اللجنة الاستشارية، عن سير أعمال الاجتماع الثاني الذي تعقده دول المنطقة كل سنتين، والمعقود في نيويورك خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ لبحث تنفيذ برنامج العمل الرامي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٦٤ - وأعربت عن أسفها لتقديم عدد محدود فقط من البلدان الأعضاء في اللجنة تقارير وطنية عن تطبيق برنامج العمل وذكرت بأن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم مساعدة فنية للبلدان التي تطلبها من أجل إعداد تقاريرها الوطنية.

٦٥ - وحثت اللجنة البلدان الأعضاء على المشاركة بهمة في التحضير للمؤتمر المعني ببحث التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المقرر عقده في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٦ وكذا في سير أعماله، وأعمال الاجتماع التحضيري المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

سابعاً - بحث الاستعدادات للعملية العسكرية المشتركة، بحر الغزال ٢٠٠٥

٦٦ - أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالمعلومات التي قدمها وفد تشاد عن مدى التقدم المحرز في الاستعدادات للعملية العسكرية المشتركة، بحر الغزال ٢٠٠٥، التي ستجري في هذا البلد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٦٧ - ورحبت بعرض أنغولا والكاميرون بتأمين نقل قوات بعض البلدان التي ستشارك في العملية العسكرية، وبعرض الكاميرون وغابون بأن تضعا تحت تصرف تشاد وسائل لوجستية جوية وبرية في إطار هذه العملية، ولاحظت بارتياح تسديد بوروندي وتشاد والكاميرون وأنغولا اشتراكها بالكامل.

٦٨ - ورحبت أيضاً بتأكيد الدول الأعضاء الإحدى عشرة، في اجتماع رؤساء الأركان العامة المعقود في لواندا يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، مشاركتها في هذه العملية.

٦٩ - وأعربت عن قلقها إزاء مسألة التأخير المسجل حتى الآن في تسديد الاشتراكات وحثت البلدان التي لم تفعل بعد على تسديد كامل مساهماتها في أقرب الآجال ليتسنى مواصلة الأعمال التحضيرية وإجراء العملية في الوقت المحدد.

ثامناً - تقرير عن أنشطة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجال السلام والأمن والاستقرار

٧٠ - أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالتقرير الذي قدمه الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن الأنشطة التي اضطلع بها في مجال السلام والأمن والاستقرار.

٧١ - ورحبت بوجه خاص بالأعمال التي قام بها الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إطار القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا فيما يتعلق بما يلي:

- المساعي الجارية لإقامة لواء إقليمي احتياطي وهيئة أركان عسكرية إقليمية يكون مقرهما مؤقتاً في ليرفيل حتى عام ٢٠٠٧، وذلك في إطار إنشاء القوة الأفريقية الاحتياطية؛

- التحضير لاجتماعي رؤساء الأركان العسكرية الرابع والخامس في مواندا يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وفي نجامينا يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ لسير أعمالهما؛

- تدريب قادة سرايا حفظ السلام ومراقبين عسكريين، وبعقد حلقات عمل فنية.

٧٢ - ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في أعمال آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، ولاسيما تمكن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بمساعدة الاتحاد الأوروبي، من استكمال مشروع مساندة الأعمال الرامية لتعزيز إجراءات الوقاية وإرساء السلام في وسط أفريقيا من أجل وضع اتفاقية تعنى بالتمويل في إطار البرنامج الإرشادي الإقليمي الذي يتوخى:

- تقديم دعم فني والتزويد بالمعدات؛
 - تقديم دعم لتقوية آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا؛
 - تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجالي السلام والأمن؛
 - تقديم دعم للأعمال التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالي الدبلوماسية ومنع نشوب الصراعات.
- ٧٣ - وفي الأخير، أحاطت اللجنة علما بما يلي:
- مساهمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مساعدة ورصد الأنشطة الانتخابية للدول الأعضاء؛
 - المشاركة في عملية المؤتمر الدولي بشأن السلام والأمن في منطقة البحريات الكبرى.

تاسعا - إقرار برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

- ٧٤ - أدرجت اللجنة في برنامج عملها للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ الأنشطة التالية:
- عقد اجتماعي للجنة الوزاريين الرابع والعشرين والخامس والعشرين؛
 - عقد لقاء لخبراء البلدان الأعضاء في اللجنة المعنيين بمسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، والمسائل العابرة للحدود، وإصلاح القطاعات الأمنية؛
 - عقد ندوة عن مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ البرنامج المتعلق بالأعمال ذات الأولوية بشأن الأسلحة الخفيفة المعتمد في برازافيل في عام ٢٠٠٣.

عاشرا - اعتماد مشروع قرار بشأن أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

- ٧٥ - اعتمدت اللجنة مشروع قرار عن أنشطتها سيعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين.

حادي عشر - تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع القادم

٧٦ - قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري الرابع والعشرين في ساو تومي في شباط/فبراير ٢٠٠٦، في موعد ستتفق عليه الأمانة والبلد المضيف.

ثاني عشر - مسائل أخرى

٧٧ - ذكرت اللجنة جهات الاتصال التابعة لها في البلدان الأعضاء بموافاة الأمانة بالعناصر المتعلقة باستعراض الوضع الجيوسياسي وبمجال الأمن قبل شهر من مواعيد الاجتماعات الوزارية.

ثالث عشر - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين للجنة

٧٨ - نظرت اللجنة في تقرير الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين واعتمدته في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

* * *

وأعرب المشاركون في النهاية عن ارتياحهم للجو الطيب الذي ساد طوال المدة التي استغرقتها أعمالهم وأعربوا لفخامة السيد دونيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، والحكومة وشعب الكونغو، عن شكرهم على كرم الضيافة والرعاية الأخوية التي حظوا بهما أثناء مقامهم في جمهورية الكونغو.

حرر في برازافيل، في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

إعلان برازافيل عن تطور الحالة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا

إن الاجتماع الوزاري الثالث والعشرون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا المعقود في برازافيل، جمهورية الكونغو، في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

إذ يلاحظ بارتياح التطور الإيجابي في الحالة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا لاسيما فيما يتعلق بالنتائج المشجعة التي تم التوصل إليها في اجتماعات اللجنة الثلاثية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا بشأن الأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية من البحيرات الكبرى،

وإذ يحيط علما بالالتزام المشترك الذي قطعه كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا بمواصلة بذل الجهود الرامية لإعادة فتح البعثتين الدبلوماسيتين للبلدين في أقرب الآجال،

وإذ يعرب، مع ذلك، عن قلقه البالغ إزاء استمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات السلبية الأخرى في شرق أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأثر السلبي لهذا الوجود على السلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية من البحيرات الكبرى، ورفض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نزع أسلحتها طوعا وفقا للإعلان الذي أصدرته بروما في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥،

وإذ يؤكد مجددا دعمه للتنفيذ الفعلي لقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتخذ في ليبروفيل بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بهدف اللجوء إلى القوة لترفع أسلحة القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنترهاموي والقوات السلبية الأخرى التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولإرسال بعثات تقييم أولية في هذا الشأن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي،

يرحب بالتزام حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بمواصلة بذل جهودهما بغية إعادة فتح سفارتيهما ويشجعهما على إتمام هذه المبادرة السعيدة،

يؤيد قرار الاجتماع الوزاري للجنة الثلاثية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا المعقود في كيغالي يومي ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الذي

وجه للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إنذارا نهائيا بترع أسلحتها طوعا قبل تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

يؤكد بشدة الإجراءات التي قررت اللجنة الثلاثية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا اتخاذها في حالة رفض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نزع أسلحتها طوعا في الموعد المحدد،

يناشد الدول الأعضاء في اللجنة والمجتمع الدولي بأسره مساندة تنفيذ هذه الإجراءات والمساهمة في ذلك مساهمة فعالة لكفالة نجاح العملية الانتخابية في مجموع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

حرر في برازافيل، في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥